مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تأثيرات إلغاء التعامل بالنقد الورقي والتحول للبطاقات الالكترونية على الاقتصاد السوري
اسم الكاتب: د. عدنان اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5577
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراسة تأثيرات إلغاء التعامل بالنقد الورقي والتحول للبطاقات الالكترونية على الاقتصاد السوري

الدكتور عدنان اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 26 / 1 / 2021. قُبِل للنشر في 15 / 3 / 2021)

□ ملخّص □

يتناول البحث دراسة تحليلية لانعكاسات إلغاء النقد الورقي وتطبيق الدفع الالكتروني على الاقتصاد السوري ، بداية يهدف البحث إلى إلقاء نظرة على واقع الاقتصاد السوري متطرقا إلى أهم الصعوبات التي يواجهها حاليا" ، ومن ثم دراسة الأسباب التي تدفع لإلغاء النقد الورقي والتحول إلى الدفع الالكتروني كارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي واحتكار التجار لبعض السلع في الازمات والتلاعب بالأسعار وصعوبة تطبيق بعض القرارات الحكومية والتشوه الكبير في توزيع الدعم الحكومي، كما يهدف البحث إلى محاولة تقديم آلية مناسبة لتطبيق الدفع الالكتروني تلائم الواقع الاقتصادي السوري بكافة مكوناته وكينوناته الخاصة مع تقديم بعض التطبيقات العملية على موضوع الدراسة.

أخيرا البحث يقدم مجموعة الانعكاسات الاقتصادية لإلغاء النقد الورقي وتطبيق الدفع الالكتروني لجهة الحد من التهرب الضريبي والجمركي وتوجيه سياسات الدعم الحكومية والسيطرة على الأسواق.

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي وتم التركيز على التقارير الرسمية الحكومية للأرقام التي جرى اعتمادها في التحليل.

خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أبرزها المتعلق بارتفاع حجم التهرب الضريبي في سورية بحوالي 88% والجمركي بحوالي وصعوبة تطبيق اية سياسات اقتصادية حكومية خاصة فيما يتعلق بإعادة توزيع الدعم للفئات الأكثر فقرا" بسبب خروج الدورة الاقتصادية والمالية عن نطاق الاشراف الحكومي بشكل شبه كلي.

الكلمات المفتاحية: النقد الورقي، الدفع الالكتروني، التهرب الضريبي، الدخل الحقيقي.

* دكتوراه – مدرس – جامعة الشام الخاصة– كليات اللاذقية– سورية.

The Study Of Effects Of Dealing With Paper Monetary And Change To Electronic Cards On The Syrian Economy

Dr. Adnan Ismael*

(Received 26 / 1 / 2021. Accepted 15 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

The research deals with an analytical study of the reflections of cancellation of the paper monetary and applying the electronic payments on the Syrian Economy. Initially, the research aims to throw a light on the reality of the Syrian economy, touching on the most important difficulties that currently facing. Then, studying the reasons that lead to cancellation paper Cash and transferring to the electronic payment such as the increase of the tax and Custom evasion and merchant's monopoly of some commodities in crisis , price manipulating , the difficulty of implementing some governmental decisions and the great distortion in the distribution of government support. The research also aims to try to present an appropriate mechanism for the application of the electronic payment that suits the reality of the Syrian Economy. With all its components and entities with presenting some practical applications on the study

Finally, the research provides a set of economic implications to cancellation Paper Cash and application the Electronic payment in terms limitation tax and customs evasion directing government support policies and controlling markets.

The research adopted the descriptive -analytical approach focusing on the official governmental reports of the figures that were adopted in the analysis.

The study reached to a set of results the most prominent of which is related to increase of tax evasion in Syria by 88% and the same of the custom evasion in addition to the difficulty of implementing any special governmental economic policies regarding the re - distribution of the support to the poorest groups due to the fact that the economic and financial cycles is completely beyond the scope of government supervision.

Key words: Paper Monetary, Electronic Payment, Tax evasion, Actual Income.

*Assistant Professor –Al Sham Private University – Lattakia Faculties - Syria.

مقدمة:

تقوم السلطات الحكومية في أي بلد بإلغاء النقود الورقية لعدة أسباب قد تكون اقتصادية كمحاولة منها للتحكم في نسب التضخم أو محاولة من الحكومة للحد من الفساد والثراء غير المشروع ومؤخرا" ظهر عامل جديد هو التحول إلى التعاملات غير الورقية والمؤتمتة.

وتتفاوت الدول في مدى استخدامها للتبادلات التجارية غير الورقية حيث تحتل السويد المرتبة الأولى في الدول التي تتجه نحو التعاملات غير الورقية.

وفي سورية تتوفر كافة الظروف والأسباب الموضوعية الكفيلة بدفع أي حكومة للتحول نحو الدفع الالكتروني: فالفساد ظهر سواء في دوائر حكومية او في القطاع خاص ، والتضخم بلغ أرقاما" قياسية غير مسبوقة في تاريخ سورية ، ناهيك عن التهرب الضريبي والجمركي والاحتكار والتلاعب بالأسعار والاثراء غير المشروع ، واستنزاف الدعم الحكومي من قبل الطبقات غير المستحقة للدعم . يضاف إلى ذلك إخفاق الإجراءات الحكومية التقليدية في مواجهة الظواهر المذكورة أعلاه والحاجة إلى حلول غير تقليدية.

ونظراً لأهمية الموضوع سنحاول في هذا البحث إجراء دراسة تفصيلية لأهمية إلغاء النقد الورقي والتحول نحو الدفع الالكتروني عبر دراسة الأسباب وآليات التطبيق والانعكاسات الاقتصادية لتطبيق الدفع الالكتروني.

أهمية البحث وأهدافه:

إن الفساد والظواهر المرافقة له كالتهرب الضريبي والجمركي واحتكار السلع والتلاعب بالأسعار واستغلال سياسات الدعم الحكومية تعيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد.

وفي سورية خلال سنوات من الحرب تعمقت ظواهر الفساد والتهرب الضريبي والجمركي واحتكار السلع والتلاعب بالأسعار بشكل كبير جدا" ورافقتها ظواهر جديدة كالثراء الفاحش لتجار الحروب والأزمات وتعمق الفوارق الطبقية في المجتمع ووصول أرقام التضخم إلى أكثر من 6000 %.

ورغم كل المحاولات الحكومية للسيطرة على الأمور كانت النتائج عكس ما هو متوقع فالأسعار استمرت بالارتفاع بشكل متواليات هندسية ومستوى المعيشة استمر بالانحدار وتعمقت الفوارق الطبقية أكثر فأكثر.

ونظرا" لحساسية واهمية الموضوع وانعكاساته الاقتصادية والحاجة إلى طرق غير تقليدية للسيطرة على الظواهر المذكورة أعلاه قام الباحث في الدراسة للوقوف على إمكانية ادخال الدفع الالكتروني وإلغاء النقد الورقي والانعكاسات الاقتصادية لهذا التطبيق والأسباب التي تدفع باتجاهه حيث يهدف البحث إلى دراسة النقاط الآتية:

أولا" توضيح مفهوم نظام الدفع الالكتروني.

ثانيا" دراسة الأسباب التي تدفع للتحول نحو الدفع الالكتروني.

ثالثا "تبيان آلية تطبيق الدفع الالكتروني.

رابعا" إظهار ودراسة الانعكاسات الاقتصادية لتطبيق الدفع الالكتروني

خامسا" الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الحكومة في الوقت الحالي أحوج ما تكون للحصول على أكبر قدر من الموارد في ظل شح الموارد الناجم عن ظروف الحرب وتزايد الطلب على الموارد لمواجهة احتياجات إعادة الاعمار وأخيرا الوضع الاقتصادي المستجد الناجم عن جائحة فيروس كورونا . إيرادات النفط شبه متوقفة، فقد انخفض إنتاج النفط الخام من (380) ألف برميل يومياً عام 2010 ليصل إلى (10) آلاف برميل يومياً عام 2019 مما انعكس على عدم إمكانية الدولة في رفع مستوى الرواتب والأجور لمجاراة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وانخفاض قيمة العملة الوطنية. ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

1. هل تتوفر العدالة الضريبية في آليات الجباية الضريبية الحالية؟
2. هل يتم انسياب الدعم الحكومي نحو الفئات المستهدفة بالدعم؟
3. هل يمكن نجاح أية سياسات اقتصادية إصلاحية بدون أتمتة الدورة النقدية في سورية؟
4. ما هو تأثير نظام الدفع الحالي على إجمالي العائدات الحكومية من الضرائب والرسوم المختلفة؟

فرضيات البحث:

يفترض البحث الآتي:

1. هناك علاقة طردية بين فعالية أي اجراء حكومي لإعادة توزيع الدخل ونطاق السيطرة على الدورة الاقتصادية النقدية.
2. هناك علاقة عكسية بين الاحتكار والتلاعب بالأسعار وتطبيق الدفع الالكتروني.
3. هناك علاقة طردية بين تطبيق الدفع الالكتروني والحد من التهرب الضريبي والجمركي.

5-زمان ومكان البحث ومصادر المعلومات:

شملت الدراسة واقع المشكلات الاقتصادية التي تدفع باتجاه تطبيق الدفع الالكتروني في سورية خلال الفترة بين عامي 2010 و2019 ، أما مصادر المعلومات فهي : التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة السورية والمتعلقة بالمشكلات الاقتصادية المدروسة وبعض التقارير والدراسات الصادرة عن جهات غير رسمية

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل الأرقام والبيانات التي تم الحصول عليها.

7-الدراسات السابقة في مجال البحث:

1-بطاقات الائتمان وتطبيقاتها المصرفية-البنك الإسلامي الأردني-عمان -1998

تناولت الدراسة طبيعة بطاقات الائتمان وأنواعها المختلفة ونظامها والجوانب التشغيلية الخاصة بها وفوائدها الاقتصادية على الأطراف المتعاملة بها.

أوجه التشابه مع دراسة الباحث تكمن في دراسة الآليات التطبيقية لاستخدام البطاقة الالكترونية والمزايا المحققة أما الاختلاف يكمن في أن دراسة الباحث اختصت في الاستفادة من تطبيقات البطاقة دعما" للسياسات الحكومية الاقتصادية والمالية ولبناء قاعدة البيانات الاقتصادية الخاصة بالحكومة والجهات التابعة لها.

2-ناجي العريض-التقنيات المؤتمتة الحديثة المستخدمة في تطوير الخدمات المصرفية وآثرها على المتعاملين في المصارف-بيروت -2019.

هدفت الدراسة إلى توضيح واقع تقنيات المعلومات المتطورة المستخدمة في المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن ومعرفة مدى تأثير التكنلوجيا على المصارف من حيث رفع جودة أدائها واستقطاب المتعاملين فضلا" عن توضيح مدى نتائجها على المتعاملين مع الخدمات المصرفية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نظم المعلومات المالية والمصرفية الالكترونية وبين المستوى العام للخدمات المصرفية المقدمة للعاملين.

أوجه التشابه مع دراسة الباحث تكمن في التعريف بالأليات التطبيقية للبطاقات الالكترونية ولكن دراسة الباحث تتمايز عنها كونها تخوض في الاثار المالية والاقتصادية على الاقتصاد الوطني في حال إلغاء النقد الورقي وتطبيق الدفع الالكتروني.

إن معظم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها كان يغلب عليها الجانب النظري والسياسي وخاصة الأجنبية لذلك تم استبعادها باعتبار أن الدراسة الحالية هي دراسة ميدانية تعتمد على الأرقام والدقة.

7-عرض الموضوع: ويتضمن النقاط الآتية:

أولا" تمهيد عن نظام الدفع الالكتروني.

ثانيا" الأسباب التي تدفع للتحول نحو الدفع الالكتروني.

ثالثا" آلية تطبيق الدفع الالكتروني.

رابعا" الانعكاسات الاقتصادية لتطبيق الدفع الالكتروني

خامسا" الاستنتاجات والتوصيات.

أولا" تمهيد عن نظام الدفع الالكتروني.

لقد تطور مفهوم الدفع الالكتروني بشكل كبير خلال السنوات العشر المنصرمة وقد ساعد في هذا التطور ما شهدة عالم التكنلوجيا والبرمجيات من تطورات هائلة إضافة إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة عبر شبكات الربط الالكتروني.

تعريف الدفع الالكتروني: طريقة سداد الالتزامات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية الكترونيا" من خلال نظام تقدمه المؤسسات المالية والمصرفية لجعل عمليات الدفع آنية وسهلة وتمتاز طريقة الدفع هذه بخضوعها للقوانين مع الحفاظ على السرية التامة للمستخدم.

أدوات الدفع الالكتروني: يمكن تحديد أهم أدوات الدفع الالكتروني بـ :

1. آلات الصرف الذاتي Automated Leller Machines: وهي آلات منتشرة في كافة الأمكنة تعتمد على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وألة الصرف بحيث يمكن استقبال بيانات العميل ومن ثم الاستجابة الفورية لطلبه إضافة إلى بعض الخدمات الأخرى كسداد الفواتير وتحويل الأموال وغيرها.

2. **البنوك المنزلية Home Bank: وهي** عبارة عن استخدام الحاسب الشخصي للعميل وربطه مع نظام الحاسب الآلي للبنك ومن ثم تبادل المعلومات وإجراء العمليات.

3. **الوحدات الطرفية عند نقاط البيع Point And Sale: وهي** عبارة عن حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر على اتصال مباشر بحواسب البنوك تجري عمليات التحويل عبر شبكات وقنوات الاتصال.

4. بطاقات الائتمان المصرفية :Credit Card وهي بطاقات بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم استخدامها لأغراض الشراء ثم التسديد لاحقا" مع السماح للعميل بتأجيل سداد الرصيد.

ثانيا" الأسباب التي تدفع للتحول نحو الدفع الالكتروني.

تتجلى اهم الاسباب التي تدفع باتجاه اعتماد الدفع الالكتروني وإلغاء الدفع الورقي بما يآتي:

2-1: ارتفاع حجم التهرب الضريبي:

تعتبر قضية التهرب الضريبي من اهم القضايا التي تواجهها بلدان العالم الثالث وما يهمنا هنا هو الغش الضريبي كأحد أشكال التهرب الضريبي.

يعرف الغش الضريبي: عملية استعمال طرق احتيالية للتخلص أو التملص كليا" أو جزئيا" من وعاء ضريبي. (1)*

من طرائق الغش الضريبي:

- محاولة إخفاء مبالغ تطبق عليها الضريبة.
- تقديم وثائق مزورة تدعيما لطلبات ترمي للحصول على تخفيض الضرائب.
- الاغفال عن قصد تسجيل حسابات غير صحيحة في السجلات التجارية.
- الاغفال أو التقليل عن قصد في التصريح برقم الاعمال أو التركات الخاضعة للضريبة.
- استعمال فواتير أو الإشارة إلى نتائج لا تتعلق بعمليات حقيقية.
- تضخيم النفقات بهدف تقليل الربح الصافي الخاضع للضريبة.

في سورية تشير الأرقام إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبي بشكل كبير حيث يصل لحوالي / 3.7 / مليار دولار سنويا" والفئة الوحيدة غير القادرة على التهرب الضريبي هي فئة الموظفين لكون دخولها مضبوطة في جداول حكومية نظامية ، ويأخذ التهرب الضريبي أشكال عديدة:

- قيام الطبيب أو المهندس أو المحامي بتقاضي مبالغ عالية من الزبون ومنحه فاتورة أو إيصال آخر لا يتجاوز 20 بالمائة من المبلغ الذي تقاضاه ، وهنا تخضع الـ 20 بالمائة للضريبة فقط.
- أغلب الحرفيين ليس لديهم سجلات محاسبية ويتم تقدير الضريبة من قبل الدوائر المالية بما يفتح المجال للخطأ المقصود أو غير المقصود.
- أصحاب المعامل لا يلتزمون بتقديم الدفاتر المحاسبية الحقيقية لحجم أعمالهم وبالتالي تكون ضرائبهم منخفضة جدا" مقارنة بحجم أعمالهم الحقيقي.
- أصحاب محلات تجارة الجملة والتجزئة لا يلتزمون بمسك السجلات التجارية وبالتالي يتم تقدير الضريبة بشكل تقريبي مما يتيح المجال أمام الخطأ المقصود أو غير المقصود.
- أغلبية أصحاب المطاعم والمنشآت السياحية لا يلتزمون بمسك سجلات ودفاتر محاسبية وبالتالي يتقدمون ببيانات غير دقيقة عن حجم أعمالهم بشكل يؤدي إلى تخفيض الضرائب المفروضة عليهم بشكل كبير.

2-2 التشوه الكبير في توزيع الدعم الحكومي:

من الأسباب التي تدفع باتجاه تطبيق الدفع الالكتروني التشوه الكبير الحاصل في توزيع الدعم نتيجة عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم الدخل والملكية ويأخذ التشوه اشكال عديدة منها:

* **(1)أ بوسقيعة، حسن-الوجيز في القانون الجزائي الخاص – الجرائم ضد الأموال-دار هومة-الجزائر-ص 424**

- شمول دعم الخبز لكافة افراد المجتمع السوري بغض النظر عن مستوى دخولهم وملكياتهم.
- شمول دعم المازوت الخاص بالتدفئة لكافة افراد المجتمع السوري أيضا".
- استفادة جميع شرائح المجتمع السوري من دعم الغاز المنزلي.
- استفادة جميع شرائح المجتمع السوري من دعم الكهرباء.
- استفادة جميع شرائح المجتمع السوري من دعم المواد التموينية كالرز والسكر والزيت.
- استفادة جميع شرائح المواطنين من دعم البنزين الذي يعتمد معيار وحيد للمفاضلة وهو سعة محرك السيارة وعدد السيارات.

2-3 احتكار التجار لبعض المواد في الازمات:

بسبب عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة تتيح تتبع المواد يقوم بعض التجار باحتكار بعض المواد الأساسية في فترات الازمة لجني أرباح طائلة من خلال بيعها في الأسواق السوداء ونتيجة لعدم وجود سجلات دقيقة لحركة الاستيراد والبيع لا يمكن تتبع الكميات في الأسواق المحلية.

2-4 ارتفاع نسبة التهرب الجمركي:

اختلفت التشريعات في تحديد مفهوم جريمة التهرب الجمركي وبشكل عام يمكن تعريف التهرب الجمركي " هو كل فعل يتعارض مع القواعد التي تتعلق بمنع استيراد او تصدير بعض السلع بفرض ضرائب جمركية في حال إدخالها أو إخراجها من إقليم الدولة(1)* ، ومن نتائج عدم وجود قواعد بيانات دقيقة يرتفع حجم التهرب الجمركي في سورية بشكل كبير ويأخذ عدة أشكال:

- قيام التجار بتقديم بيانات جمركية مزورة لقيمة البضاعة الحقيقية مما يؤدي الى انخفاض حجم المطارح الجمركية وبالتالي انخفاض نسبة الرسوم الجمركية مقارنة مع قيمة البضاعة الحقيقية.
- قيام بعض التجار بالتلاعب بمواصفات البضائع الموردة وقيمتها وكميتها وهذا يقود أيضا" إلى انخفاض قيمة المطارح الضريبية الخاضعة للرسوم الجمركية وبالتالي انخفاض نسبة الرسوم الجمركية.

2-5 صعوبة تطبيق بعض القرارات الحكومية:

هناك خطوات عديدة تهدف من خلالها الحكومة إلى اجراء تغيير في مستوى المعيشة أو الدخل ولكن يتعذر تطبيقها نتيجة غياب البيانات والمعطيات ومثال على ذلك:

- إذا ارادت الحكومة دعم بعض المنشأت السياحية نتيجة الازمات المتلاحقة لاسيما ظروف الحرب وجائحة كورونا فإنها لا تستطيع تحديد المنشأت المستحقة للدعم لعدم وجود بيانات اعمال دقيقة لديها فتقوم بتقديم الدعم لكافة المنشئات.
- إذا أرادت الحكومة منح اعانات لبعض فئات المواطنين فإنها أيضا لا تستطيع تطبيق القرار بشكل صحيح لغياب بيانات الدخل والاستهلاك والادخار لديها.

2-6 التلاعب بالأسعار:

يعتبر التلاعب بالأسعار لاسيما في فترات المواسم والاعياد والحروب والأزمات من الظواهر السلبية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لأي بلد ، البعض يرى أن ارتفاع الأسعار يكون مبررا" في أوقات الازمات وهنا نميز بين نوعين من ارتفاع الأسعار: الأول يعكس التكاليف المرتفعة لتشغيل المتاجر في الظروف الاستثنائية أما النوع الثاني لجني أرباح مبالغ فيها باستغلال حاجة المستهلكين في وقت الازمات (1)* .

* **(1)أ حمزة، عبد الله الجنيدي-نحو قانون عقوبات ضريبي يواجه تحديات العصر – دار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان-2005**

* **(1)-Net، BBC-هل يمكن تبرير الأسعار وقت الازمات -دراسة اقتصادية منشورة على الموقع -لندن -2014**

من الأسباب التي تدفعنا للبحث عن طريقة جديدة للتعامل التجاري قضية التلاعب بالأسعار فالتجار يعلنون اسعار البيع ويبيعون بأسعار أخرى ولا يمكن ضبط هذه الحالة إلا من خلال تعديل طريقة الدفع النقدي القائمة حاليا".

مثال رقم 1:

سلعة عبارة عن مادة غذائية السعر المطبوع على العبوة 500 ليرة سورية وهو السعر المحتسب على أساس التكلفة ويتم تسديد ضرائب المصنع على أساسه يقوم صاحب المحل بشطب السعر وتسجيل سعر جديد والبيع بموجبه بحجة تغير أسعار الصرف.

7-2 الثراء غير المشروع:

في أي بلد يواجه ظروف الحرب التي واجهتها سورية تنشأ طبقة طفيلية تسمى تجار الحروب تحاول استغلال كل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء ثروات طائلة على حساب المزيد من الفقر للشعب والارهاق للحكومة. وهذا ما يسمى باقتصاديات الصراع " وهي مجموعة التركيبات الاقتصادية التي تنشأ في فترات النزاعات المسلحة وتستمر حتى بعد انتهائها " أو بمعنى أكثر تحديدا" الأموال التي تأتي من تجارة السلاح والتعاملات المرتبطة بالحروب مثل الاتجار في المواد الخام والسلع الضرورية استغلالا" للظروف الصعبة التي تمر بها تلك المناطق أو الدول .(2)*

ثالثا" آلية تطبيق الدفع الالكتروني:

يتطلب تطبيق نظام الدفع الالكتروني وضع آلية متكاملة الأطراف تشمل تغطية كافة اشكال العمليات ذات الأثر النقدي والمالي وانسياب المعلومات حول هذه العمليات إلى الجهات ذات الصلة بحيث نصل في النهاية إلى مرحلة تكون فيها كافة الأسواق والتعاملات ذات الأثر النقدي ضمن الاشراف الحكومي الملائم.

إن الالية المقترحة لتطبيق الدفع الالكتروني تتضمن ثلاث خطوات أساسية:

1-تجهيز البنية التحتية المتمثلة بالبطاقات والقارئات والبرامج الحاسوبية الممتدة لكافة مناحي الحياة.

2-تجهيز غرفة عمليات في كل محافظة مع مخدم مركزي على مستوى العاصمة يشرف على جميع العمليات ويطابق ترحيل البيانات.

3-إدخال عمليات الإيرادات والمصروفات كافة عبر البطاقة الالكترونية.

3-1 تجهيز البنية التحتية:

عملية تجهيز البنية التحتية تعتبر الخطوة الأولى والاساسية لنجاح كافة الخطوات اللاحقة وتتضمن عدة خطوات:

1-تزويد كافة المواطنين بالبطاقات الشخصية وهنا يجب التمييز بين عدة أنواع من البطاقات:

- بطاقات خاصة بالبالغين.
- بطاقات خاصة بالأطفال وغير البالغين يتم شحنها من قبل الاسرة بمقدار المصروف اليومي أو الأسبوعي عبر تطبيقات الجوال.
- بطاقات خاصة بالمعاملات التجارية بين التجار.
- بطاقات خاصة بالوافدين من الخارج.

ويجب أن يراعى الشروط الآتية :

- تزويد النظام بكافة وسائل الحماية من سرقة البيانات او استخدام بيانات البطاقة.
- إيجاد آلية تتيح تسليم البطاقة على مدار 24 ساعة في حال فقدانها بأي وقت بشكل لا يعيق العمليات التجارية والمالية.

* **(2)-جونتز، باختلر-تجارة الحروب من المستفيد -الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية -جنيف -2010**

2-نشر القارئات التي يجب ان تشمل كافة مناحي الحياة:

الأطباء والمهندسون والمحامون.

الحرفيون.

أصحاب المنشآت السياحية والمطاعم.

محلات تجارة الجملة والتجزئة.

محلات الخضار والفواكه.

وهنا يقع العبء على الحكومة لتزويد كافة المذكورين بالقارئات بأسعار مقبولة وتقسيطا" لضمان عدم تحمل أعباء كبيرة. وهنا أيضا يمكننا التمييز فالمحال التجارية والمصانع التي تبيع السلع بحاجة إلى قارئات أما الأطباء والمحامون والمهندسون وبقية الحرف يتم عملهم عبر تطبيقات الجوال.

3-تزويد الدوائر الحكومية العقارية والمالية والجمركية بمعالجات للبيانات المرحلة إليها تمكنها من حصر كافة التعاملات الخاضعة للضريبة سواء المالية أو العقارية أو الجمركية وتحديد الضريبة المستحقة على الشخص.

مثال رقم 2:

شخص لديه محل بيع تجزئة قام بالبيع والشراء خلال العام وتسديد كافة التزاماته الان بعد تطبيق الدفع الالكتروني ماذا يحصل:

ترحل قيمة مشترياته من محلات تجارة الجملة ولنرمز لها بالرمز A .

ترحل قيمة مبيعاته في نهاية الفترة المالية ولنرمز لها B .

ترحل قيمة مصروفاته المتضمنة اجرة المحل وفواتير الكهرباء والمياه والهاتف وغيرها ولنرمز لها بالرمز C .

الان التطبيق يتيح للدوائر المالية حساب صافي الربح خلال العام ولنرمز لها D من خلال المعادلة المبرمجة الآتية:

$$D= B - (A+C)$$

طبعا يصبح من السهولة معرفة البضاعة المتبقية في المحل أخر العام.

بعد احتساب الربح الصافي الحقيقي يتم احتساب الضريبة الحقيقية لهذا المحل على أساس الربح الصافي الحقيقي من خلال المعادلة المبرمجة التالية:

مقدار الضريبة = D X نسبة الضريبة.

3-2 تجهيز غرف العمليات أو غرف المعالجة المركزية:

يتم تجهيز غرف معالجة مركزية في كافة المحافظات مزودة بمخدمات عالية السرعة والتخزين مهمة هذه المخدمات :

1-استقبال كافة العمليات المتعلقة بعمليات البيع والشراء والسداد ...إلخ.

2- تجميع هذه البيانات على شكل تقارير وإرسالها إلى الجهات ذات الصلة في التوقيت المحدد فبالعودة إلى المثال رقم:

يقوم المخدم المركزي بتوجيه كشف إلى الدوائر المالية خلال الشهر الأول من كل عام وهو شهر استحقاق الضريبة وفق الآتي:

جدول رقم -1 - تقرير موجه من غرف المعالجة المركزية للدوائر المالية

اسم المحل	المشتريات	المبيعات	البضاعة المتبقية	المصاريف	صافي الربح

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على التطبيق المقترح

3-إرسال العمليات المتعلقة بتقديم الخدمات مثل:

- معاينات الأطباء.
- الاستشارات القانونية والدعاوى القضائية.
- الاستشارات الهندسية.
- الاعمال الحرفية.
- الخدمات السياحية.

إلى النقابات المختصة بتنظيم أعمالها لضمان :

- الالتزام بالأسعار المحددة من قبلها.
- استيفاء الرسوم المتوجبة عن كل عملية.

3-2 إدخال كافة عمليات البيع والشراء والخدمات عبر البطاقة:

ويتم ذلك عبر :

- تجهيز برامج حاسوبية معدة لاستقبال كل عمليات البيع والشراء .
- تصميم تشفير خاص لكل سلعة يسهل على القارئة إدخال العملية والسعر المباعة به.
- بالنسبة لبعض المهن التي يصعب استخدام القارئة يقوم المريض قبل المغادرة بإجراء عملية تحويل رصيد للمعاينة عبر تطبيقات الهاتف إلى حساب الطبيب ونفس الاجراء يطبق للمحامي والمهندس وغيرها من الحرف.

<u>مثال رقم 3:</u>

مريض ذهب إلى طبيب لإجراء معاينة وتخطيط قلب:

أجرة المعاينة حسب تسعيرة وزارة الصحة 1000 ليرة سورية.

أجرة التخطيط 2000 ليرة سورية.

نقوم بتطبيق الدفع الالكتروني :

جدول رقم – 2 – خطوات عملية دفع الكتروني لإجراء طبي

رقم الخطوة	الاجراء
1	فتح التطبيق
2	نوع العملية نختار طبية
3	نوع الاجراء نختار معاينة وتخطيط
4	الاجر المستحق يحدد الكترونيا وفق التسعيرة 3000
5	نختار تحويل

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على التطبيق المقترح

حالة تطبيقية

مواطن سوري قام بإجراء العمليات الآتية:

1-شراء حاجيات غذائية ومنظفات من بقالية بقيمة 10000 ليرة سورية.

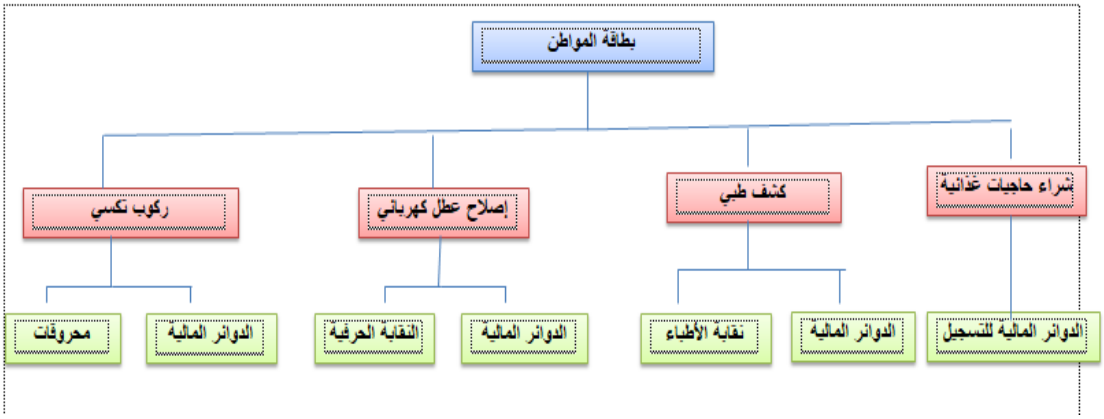
2-مراجعة طبيب لإجراء كشف طبي علما ان تسعير وزارة الصحة 1000 ليرة سورية.

3-اصلاح عطل منزلي كهربائي.

4-ركوب تاكسي لمسافة 3كم علما ان اجرة الكم الواحد 200 ليرة سورية.

الان سنصور العمليات التي تمت بعد اعتماد الدفع الإلكتروني و تطبيق البطاقة الالكترونية:

الشكل رقم 1 تصوير عمليات التحويل



الفوائد المحققة في التطبيق السابق:

1-المستهلك حقق الفوائد الآتية من التطبيق:

- دفع أجور الطبيب وفق تعرفة وزارة الصحة.
- دفع ثمن المواد الاستهلاكية وفق تسعيرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.
- إصلاح العطل الكهربائي وفق تسعيرة اتحاد الحرفيين.
- استخدام التاكسي وفق التعرفة الرسمية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

2-نقابة الأطباء حققت الفوائد الآتية:

- حصر دخل كل طبيب بشكل دقيق.
- تحصيل الرسوم المتوجبة من الأطباء بشكل عادل.
- حصر الحالات المرضية وما شابه من الاستبيانات الطبية

3-الدوائر المالية حققت الفوائد الآتية:

- حصر كافة الدخول بشكل دقيق ولا سيما الدخول التي كانت تعتمد سابقا" على التقديرات الشخصية.
- زيادة المطارح الضريبية والعائدات الضريبية نتيجة انخفاض التهرب الضريبي إلى أضيق حد ممكن.
- إمكانية التنبؤ بأثر أي إجراء بشكل مسبق ودقيق نتيجة توفر بيانات الدخل والاستهلاك والادخار لكافة شرائح المجتمع.
- أصبحت قادرة على تزويد الجهات المعنية بتحديد الفئات المستحقة لدعم الخبز والمازوت والغاز بشكل دقيق.

4-النقابات الحرفية حققت الفوائد الآتية:

- استيفاء الرسوم المتوجبة حسب حجم العمل لكل حرفي.
- تحديد فئات الحرفيين المستحقة للدعم في الظروف الطارئة كجائحة كورونا مثلا".

رابعا" الانعكاسات الاقتصادية لتطبيق الدفع الالكتروني:

إن تطبيق الدفع الالكتروني بشكل تدريجي مدروس ومبرمج في سورية يحمل في طياته آثار اقتصادية إيجابية من شانها إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السوري ومن أبرز هذه الآثار:

4-1 الحد من التهرب الضريبي:

4-1-1 :إن تطبيق الدفع الالكتروني والربط الشبكي والمعلوماتي وإلغاء الدفع الورقي سيحد بشكل كبير من التهرب الضريبي فأي مبلغ يدخل لحساب أي شخص سيكون بعلم الدوائر المالية وفيما يلي بعض الأمثلة :

مثال رقم 4 :

الطبيب الذي كان يقدم سابقا "بيانات ضريبية عن دخل شهري بحدود 70000 ليرة سورية ودخله الحقيقي حوالي مليون ليرة سورية فإذا فرضنا الضريبة بمقدار 2 % من إجمالي الدخل الصافي :

الضريبة المحتسبة أثناء تطبيق الدفع الورقي = الدخل المصرح به X نسبة الضريبة .

= 70000 X 2% = 1400 ليرة سورية .

الضريبة المحتسبة أثناء تطبيق الدفع الالكتروني = الدخل الحقيقي X نسبة الضريبة .

= 1000000 X 2% = 20000 ليرة سورية.

معدل النمو في الضريبة = الضريبة بعد التطبيق–الضريبة قبل التطبيق X 100.

الضريبة قبل التطبيق.

=$\frac{1400 - 20000}{20000}$ X 100 = 93 %.

نلاحظ ازدياد الضريبة بنسبة 93%.

4-1-2 : بالنسبة لعملية إخفاء المبالغ التي تطبق عليها الضريبة يتعذر على أي تاجر أو متعامل إخفائها لكون كافة التداولات تتم عبر التطبيق الالكتروني و بالنسبة لقضية تضخيم النفقات أيضا يتعذر ذلك لكون الضريبة ستلحق المطرح الذي ضخمت النفقة لصالحه والامثلة التالية توضح ذلك:

مثال رقم5:

صاحب مصنع لديه عشرة عمال يخضع العمال لضريبة دخل 2% على الاجر يتقاضى كل منهم راتب شهري 50000 ليرة سورية وصاحب المعمل يخضع لضريبة 2% على صافي أعماله.

حاول صاحب المعمل تزويد الدوائر المالية بنفقات غير دقيقة عبر تسجيل الرواتب لكل عامل 100000 ليرة شهريا" قبل تطبيق الدفع الالكتروني كان هذا الاجراء يوفر لصاحب المعمل ملاذا" للتهرب الضريبي مقداره

= حجم النفقات المضخمة X نسبة الضريبة

= الراتب الإضافي X 2 % X عدد العمال =20000 ليرة سورية شهريا"

الان لا يستطيع صاحب المصنع استخدام هذه الطريقة لأن المبلغ الحول للعمال سيخضع للضريبة :

الضريبة الحقيقية للعامل = دخله الحقيقي X نسبة الضريبة= 50000 X 2%= 1000 ليرة شهريا".

في حال قام صاحب المعمل بالتلاعب بالبيانات سيدفع العامل ضريبة = الدخل المصرح عنه X نسبة الضريبة.

=100000 X 2% = 2000 ليرة شهريا".

أي سيدفع ضريبة تزيد بمقدار 100% عما كان يدفعه وما من عامل يقبل بذلك هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الدوائر المالية تعتمد على المبلغ الحقيقي المحول عبر البطاقة الالكترونية من حساب المصنع لحساب العامل.

4-2 الحد من التهرب الجمركي:

إن تطبيق نظام الدفع الالكتروني سيقود في النهاية إلى مكافحة كافة أشكال التهرب الجمركي ويمكن توضيح الامر من خلال المثال التوضيحي التالي :

مثال رقم6:

إذا افترضنا تاجر استورد السلعة X وسعرها الحقيقي ما يعادل 20000 ليرة سورية وسابقا قبل تطبيق الدفع الالكتروني كان يقدم بيانات جمركية غير دقيقة تبين أن قيمة السلعة 2000 ليرة سورية من أجل تخفيض المطرح الجمركي فإذا افترضنا أن نسبة الضريبة الجمركية= 1% من قيمة السلعة نجد:

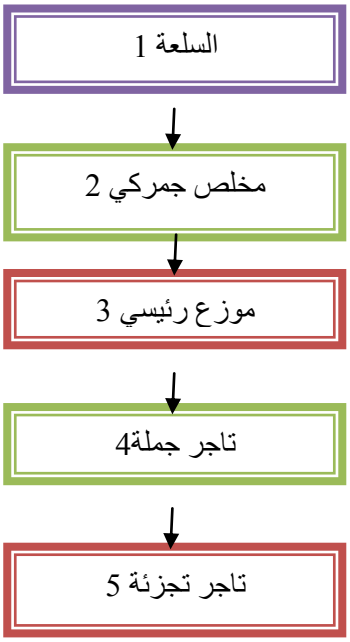
الرسوم الجمركية المستحقة قبل تطبيق الدفع الالكتروني= المطرح الجمركي المصرح به (غير الحقيقي) X نسبة الرسوم = 2000 X 1% =20 ليرة سورية عن كل سلعة.

الرسوم الجمركية المستحقة بعد تطبيق الدفع الالكتروني= المطرح الجمركي الحقيقي X نسبة الرسوم

= 20000 X 1% =200 ليرة سورية عن كل سلعة.

ارتفعت الرسوم الجمركية بعد التطبيق عشرة أضعاف.

إن الأسباب التي تدفع التاجر للتصريح عن سعر البضاعة الحقيقي بعد تطبيق الدفع الالكتروني تكمن في المعالجة المركزية للبيانات فالسلعة ستسلك المسار التالي :



الشكل رقم 2 مسار السلعة من المستورد إلى تاجر التجزئة

قيمة السلعة في المرحلة 2 = القيمة الحقيقية للسلعة مضافا إليها الرسوم الجمركية.

قيمة السلعة في المرحلة 3 = قيمة السلعة في المرحلة 2 مضافا إليها تكاليف النقل الداخلي.

قيمة السلعة في المرحلة الاخيرة = قيمة السلعة في المرحلة 4 مضافا إليها تكاليف النقل الداخلي.

الان السلعة إذا أدخلت بيانات وهمية بقيمة 2000 ليرة من غير المنطقي أن تباع بسعر 22000 لدى تاجر التجزئة هنا سيظهر الفارق لدى معالجة البيانات مركزيا ولدى تحديد سعر التجزئة للسلعة.

4-3 ضبط الأسواق ومكافحة الاحتكار:

إن ربط كافة القارئات بمخدم مركزي سيتيح للجهات المختصة إجراء عملية ضبط أو Control للأسواق بحيث يصعب على أي تاجر إخفاء مواد واحتكارها لجني أرباح مستقبلية ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتي:

مثال رقم 7:

زيت دوار الشمس كسلعة : بفرض ان الكميات المستوردة خلال شهر كانون أول مائة الف عبوة سعة 1 لتر.

أدخلت العملية عبر القارئات المركزية في المرفأ.

تم توزيع 70000 عبوة على تجار الجملة في المحافظات.

قام تجار الجملة بتوزيع 30000 عبوة على تجار التجزئة.

قام تجار التجزئة ببيع 20000 عبوة للمستهلكين.

الان من خلال المعالجة المركزية للبيانات نستطيع تتبع السلعة في الأسواق والتقرير التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 3 تتبع الكميات المسحوبة من المرفأ لسلعة زيت دوار الشمس

الجهة	المورد	تاجر الجملة	تاجر التجزئة
الكمية	30000	40000	10000

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على المعادلات البسيطة التالية التي سيقوم التطبيق بحسابها لاحقا":

الكميات المتبقية لدى المورد إجمالي الكميات المستوردة مطروحا" منها الكميات الموزعة لتجار الجملة.

الكميات المتبقية لدى تاجر الجملة الكميات المسحوبة من المورد مطروحا" منها الكميات الموزعة لتجار التجزئة

الكميات المتبقية لدى تاجر التجزئة إجمالي الكميات المسحوبة من تاجر الجملة مطروحا" منها الكميات الموزعة للمستهلكين.

الان تستطيع الجهات المختصة بسهولة تتبع أي شخص يحاول احتكار أي سلعة ومن جهة ثانية أيضا أي مستهلك يحاول شراء كميات كبيرة من السلعة تفوق عن حاجته وتستطيع استخدام:

- بالنسبة للتاجر فرض غرامات كبيرة عند محاولة إخفاء السلعة.
- المستهلك الذي يشتري زيادة عن احتياجاته يتم فرض رسم إنفاق استهلاكي بمعدل متصاعد.

4-4 زيادة فعالية البرامج الحكومية الهادفة لإعادة توزيع الدخل ودعم بعض الفئات:

عادة يستند قرار الحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية لدعم بعض الفئات إلى معطيات معينة:

- مستوى الدخل لكافة شرائح المجتمع.
- مستوى الدخل ضمن شريحة معينة كالأطباء مثلا.
- الفئات التي تراجعت اعمالها نتيجة ظرف معين كجائحة كورونا مثلا.

جميع المعطيات المطلوبة يوفرها نظام الدفع الالكتروني لمتخذ القرار بهدف توجيهه لتحقيق الهدف المرجو منه.

الاستنتاجات والتوصيات

أ -الاستنتاجات:

1-لقد ارتفع حجم التهرب الضريبي والجمركي في سورية بشكل كبير جدا" خاصة خلال سنوات الازمة حيث يقدر حجم التهرب الضريبي بحوالي / 3.7 / مليار دولار سنويا "وحجم التهرب الجمركي بحوالي / 1 / مليار دولار.

2-تعاني الحكومة السورية أزمة موارد كبيرة بسبب توقف إيرادات النفط الخام نتيجة سيطرة المجموعات الإرهابية على حقول النفط منز العام 2012 حيث خسرت حوالي 400 ألف برميل يوميا".

3-تفقد الحكومة موارد كبيرة من عائدات الضرائب والجمارك نتيجة اخفاق سياسات التحصيل الحالية في الوصول للمطارح الضريبية والجمركية الحقيقية.

4-لقد أخفقت كل الإجراءات الحكومية لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الأكثر فقرا نتيجة عدم وجود قواعد بيانات دقيقة لدى الحكومة السورية إضافة إلى كثرة التشوهات والتسربات في الدورة المالية.

5-لا يمكن ضبط الأسواق والاسعار وظواهر الاحتكار والتلاعب بدون تطبيق نظام الدفع الالكتروني الزي يتيح للجهات المختصة في الحكومة تتبع الأسعار والمواد بشكل دائم ومستمر.

6. من خلال الامثلة من (1) إلى (7) تبين أن فرضيات البحث الثالثة محققة ، أما الفرضية الأولى والثانية محققة من خلال الشكل رقم 2 والمثال رقم 7 .

ب-التوصيات:

1-يجب ان تقوم الحكومة تدريجيا" ومن خلال برنامج متكامل الأطراف بإلغاء التعامل بالنقد الورقي والتحول إلى نظام الدفع الالكتروني وأتمته جميع التعاملات اليومية.

2-يجب أن تعتبر الحكومة السورية تطبيق آليات الدفع الالكتروني مدخلا" لإنشاء قاعدة بيانات شاملة تمكن الحكومة من توجيه قراراتها المتعلقة بالدعم وإعادة توزيع الدخل وما شابه إلى الفئات المستحقة بشكل حقيقي.

3-يجب العمل على ترشيد عملية دعم الحكومة لبعض السلع كالخبز والمحروقات والكهرباء والمواد الغذائية وغيرها من خلال تبني استراتيجية وطنية اعتمادا" على تطبيق نظام الدفع الالكتروني تتضمن بداية تحديد الأسر المستحقة للدعم ومن ثم رفع الدعم بشكل تدريجي وعلى التوازي منح الاسر المستحقة للدعم تعويضات شهرية معادلة لفروقات اسعار السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها نتيجة رفع الدعم بحيث نضمن في النهاية تحقيق هدف وصول الدعم لمستحقيه بعيدا عن الهدر واستنزاف الدعم من قبل الفئات الاعلى استهلاكا.

4-يجب العمل على نشر ثقافة الوعي بأهمية نظام الدفع الالكتروني من خلال تعريف المواطنين بما سيحققه تطبيق النظام لجهة تحسين الدخول والحد من الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

References:

1. Boskeha , Hasan - Brief of the special penalty Law- Crimes a against Money – Homma Library – Algeria.2000
2 . Jontar , Bakhteler – Wars trade , who is the beneficiary ? Swiss Agency for cooperation and Development. 2003
3. Topya – Biare Amel ,- Credit cards and the contractual relations extracted – Comparative Analysis Study – legal issues of Alhalabi –Beirut-Lebanon 2000
4 . Mosa – Ahmad Jamal AL deen – Paper Money and its impact on the role of the central banks in administrating the Monetary Policy- legal issues of Alhalabi –Beirut-Lebanon 2001
5. Damascus Center for Studies and Searches 2011 –the crisis effects in the Syrian economy.
6. Gosrureg – The Electronic job in Banks between the necessities and warnings – (Arab – Banks Union – issue no. 238- Volume 20-2000)
7. AL Ghandour , Hafez Kamel : Updating axes in Arab Banks – Beirut 2003
8- Damascus Center for Studies and Researches -2011. The effects of the Crisis in Syrian economy.
9- The effects of the Crisis in Syrian economy. 2011-2015-2016. the issues of Damascus Center For development –Damascus.
10- Hamza, Abdullah AL Jundiai –towards Tax Law facing the Challenges era. – Education house for distribution and publishing. 2009
11- BBC, Net – do the prices Justify at Crisis? Issued economic study at site – London 2014. Zenaldeen -Salah – An Economic Study for survival struggle between the Electronic Monetary and the bank.
12-The Central .Research submitted to law conference and Computer concluded during the period 14-17 August - Tony Michel – The Legal organizations of the net cells – 1st, print – Beirut – Lebanon .2009.